رمزية الإرياني: الإصلاح أضر بنساء المشترك

عارف ابوحاتم

قالت رئيسة اتحاد نساء اليمن رمزية الإرياني: إنها تفاجأت من موقف أحزاب المشترك من التعديلات الدستورية الخاصة بالمرأة.

وأضافت: لقد أضر حزب الإصلاح بنساء اللقاء المشترك الراغبات في الترشح ويقف ضد دعمهن أو مساندتهن، ويطالبونهن بتقديم أحد من رجال أسرهن بديلا عنهن.

وأشارت إلى أن لاتحاد نساء اليمن تجربة مريرة مع حزب الإصلاح ، متمنية أن يقتدي بموقف الإخوان المسلمين في مصر من المرأة المترشحة. وقالت: إنها لم تتفاجأ بموقف المؤتمر الشعبي العام من التعديلات الدستورية الخاصة بالمرأة المترشحة ودعمه لفكرة الكوتا النسائية.. ولو كان يريد المزايدة لأبقاها ظاهرة صوتية دون التطبيق الفعلي.

واكـدت أن الاتحاد أجـرى دراسـة ميدانية عبر مراكزه في المحافظات وتبين منها أن (٧٥٪) من النساء لا يعرفن موقف الشريعة الإسلامية من حقوقهن.

رئيس اللجنة الوطنية للمرأة لـ الميثاق:

المرأة في البرلمان.. انتصار لبرنامج الرئيس

في مسار تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمتمثلة في مبادرة المؤتمر الشعبي العام بتخصيص 44 مقعداً نيابياً للنساء في الانتخابات البرلمانية تتابع المرأة باهتمام الخطوات القادمة التي من خلالها سيتم اتخاذ الإجراءات والآليات الكفيلة بتنفيذ هذه المبادرة.. حول الجديد بهذا الشأن التقت «الميثاق» مع الاستاذة حورية مشهور رئيس اللجنة الوطنية للمرأة.. وإلى ما جاء في هذا اللقاء:

على عضوات الأحزاب إنجاح المبادرة والانتصار لقضيتهن

تمثيل المرأة في مجلس الشورى ضرورة!!

لقاء: هناء الوجيه

□ كيف تقيمون سعي المؤتمر الشعبي العام بتخصيص (٤٤) دائرة للمرأة وإدراج ذلك ضمن التعديلات الدستورية؟

- في الحقيقة هذا إجراء متقدم وإيجابي جداً ويعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ويترجم كذلك الخطوات التمهيدية التي كان قد قام بها المؤتمر الشعبي العام في مؤتمره المنعقد عام ٢٠٠٥م حينما صرح في ذلك الحين بأنه سيعطي للنساء كوتا .. كما أن القبول المبدئي بتطبيق نظام الحصص للنساء هو ترجمة للبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لأنه في برنامجه الانتخابي أكد على تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتأتي هذه الإجراءات كترجمة عملية لهذا البرنامج.. نحن في اللجنة الوطنية للمرأة كجهة حكومية كانت لنا مساع في هذا الجانب، فتخصيص كوتا مهم جداً وخاصة أن استقراء الواقع والدراسات الميدانية أثبتت أن المرأة لن تستطيع الوصول الى التمكين السياسي بالصورة الاعتيادية في ظل الثقافة الاجتماعية المقاومة بشدة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وبالذات في المناصب العليا ومواقع صنع القرار، وبالتالي فـ«الكوتا» أو نظام الحصص يعتبر إجراء مؤقتاً ناجحاً الى أن تتحسن الظروف وتستطيع المرأة أن تُنافس الرجل بصورة طبيعية وحتى تصبح لديها خبرة وقدرة أكبر على المنافسة، كما أن المرأة في الواقع لا تمتلك المصادر والموارد المعينة لها كمرشحة وكذلك الأمر بالنسبة لها في الأحزاب- للأسف الشديد- هناك تمييز بين أعضائها من الذكور والإناث لصالح الذكور وبالتالي أتصور أن هذا التوجه الحكيم والرشيد من المؤتمر الشعبي العام سيعطي فرصاً أكثر للمرأة بنصوص قانونية وليس باتفاقات حزبية لأن الاتفاقات الحزبية قابلة للإنكار في وقت الانتخابات ولكن القانون سيصبح ملزماً لكل الأحزاب، ولن تستطيع أية جهة إذا كان لها موقف من مشاركة المرأة أو تحفظات أن تتحلل من هذا الاتفاق كونه دستوراً تُرجم الى قانون ملزم لكل الأحزاب والتنظيمات السياسية.

الاستفادة من التجارب

□ كيف ستتم عملية إجراء الانتخابات لتلك المقاعد .. وما الآلية التي يمكن أن يُنفذ بها نظام «الكوتا»؟

- إلى الآن مازالت العملية غير واضحة فيما يتعلق بإجراءات تطبيق هذه المبادرة أو المبدأ الدستوري، هناك أنواع مختلفة من المقترحات المطروحة وفي النهاية ما سيحصل أن قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية سيقوم بترجمة كيفية إيصال (٤٤) من النساء الى المجلس النيابي وربما أكثر، لأن الـ(٤٤) المقعد هذه هي الكوتا ولكن النساء يستطعن أن ينافسن في القوائم العامة بصورة طبيعية مع الرجال ومن هنا يمكن أن يزداد أعداد النساء، وهذا يعتمد على مقدرة المرأة وقوة الحركة النسائية وكذا قوة حضور المرأة المرشحة في التخاطب مع الناخبين وقدرتها على تقديم نفسها.. في كل الاحوال الآن هناك لجان تعمل على التعديلات الدستورية وكيفية ترجمة هذا القانون وربما يتم الاستفادة من تجارب دول أخرى خاضت نفس التجربة للتعرف على الاجراءات والخطوات المناسبة التي سيتم اتباعها لتنفيذ «الكوتا» النسوية بشكل ناجح.

برنامج تدريب

□ ما الدور الذي ستقومون به في اللجنة الوطنية في توعية المرأة والعمل على إنجاح هذا التوجه..؟

- نحن عملنا باستمرار في مجال المشاركة السياسية للمرأة وهذا التوجه من ضمن السياسات التي وضعتها اللجنة الوطنية في استراتيجية تنمية المرأة، فنحن ننظر للمشاركة السياسية للمرأة من منظور تنموي ومن منظور أن لدينا أعداداً كبيرة من النساء متعلمات وذوات خبرة متمكنات ولديهن قدرة على العطاء، ناهيك عن القدرة السياسية، فالمرأة متواجدة كعضوة فاعلة في داخل الاحزاب والتنظيمات السياسية، وبالتالي فنحن سنعمل على دفع المرأة كمرشحة، لانريد أن تظل مجرد صوت انتخابي، ومن المنظور الحقوقي لابد أن تتمتع المرأة بحقها في المساهمة الايجابية للدفع بعجلة التنمية والنشاط النهضوي لهذا البلد.

عموماً حالياً نقوم بجمع أسماء النساء اللاتي يرغبن في الترشيح سواء بصورة مستقلة أو من خلال الاحزاب والتنظيمات السياسية، ولدينا برنامج عمل يهدف الى تدريب تلك الاخوات على كيفية إعداد البرامج الانتخابية وعملية التفاوض والاتصال مع الناخبين وكيفية التحرك داخل الدوائر الانتخابية وايضاً سيكون لنا اهتمام بتدريب قادة الحملات الانتخابية بتوفير المعلومات والمهارات اللازمة لإدارة تلك الحملات الانتخابية وبالذات أنها تعد أحد أهم الصعاب التي تعيق النساء المرشحات، حيث أنهن لا يستطعن التواصل مع الناخبين وليس لديهن كفاءات لإدارة الحملات الانتخابية التي تتطلب إدارة ممتازة لضمان إيصال الرسالة ولتكون النتيجة الإدلاء بأصواتهم لصالحها يوم الاقتراع.

رسالة شكر

□ عقدت اللجنة مؤخراً لقاء موسع مع الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميين لدعم المرأة.. ما النتائج التي خرج بها هذا اللقاء؟

- اللقاء الموسع في الحقيقة كان الهدف منه تقديم رسالة شكر وتقدير لفخامة رئيس الجمهورية على مبادرته الكريمة في إطلاق رسالة التعديلات الدستورية وخاصة فيما يتعلق بمسألة «الكوتا» النسائية هذا من ناحية والشيء الآخر تم خلال اللقاء النقاش لما بعد هذه المبادرة ما الخطوات اللاحقة للأحزاب السياسية.. الآن هذه المبادرة أصبحت خطوة مقبولة ولا يمكن التراجع عنها .. إذاً ما هي الخطوات التي من خلالها سيتم تنفيذ هذه «الكوتا»..

فرص متاحة

□ أكدت التعديلات على دعم المرأة لإيصالها الى مقاعد البرلمان ولكن فيما يتعلق بمجلس الشورى لم ترد إشارة في ذلك.. هل ستتدخل اللجنة لإدراج المرأة في مجلس الشورى؟

- أعتقد أنه في إطار تعزيز مشاركة المرأة والتوجه الجاد نحو ذلك سيتم خلال الفترة القادمة مناقشة وترتيب الكثير من الأمور التي تخص ذلك التوجه، وبالتالي إذا ما تم الحديث عن مقاعد مجلس النواب لابد أن تجد المرأة لها مكاناً وفرصة في مجلس الشورى في إطار هذا التعزيز والدعم للمرأة..

نشر الوعي

□ ما دور اللجنة في توعية المرأة بشكل عام لتمارس حقها الانتخابي في أبريل ٢٠١١م؟

- من المؤكد أنه لابد من العمل على جانب التوعية وخاصة أن لدينا عدداً كبيراً من النساء لا يدركن أهمية مشاركتهن في الانتخابات ولا أهمية أن يدلين بأصواتهن لدعم المرأة وتفضل عدد من النساء أن يدلين بأصواتهن للرجل ربما يعود ذلك للموروث الثقافي غير الواعي بضرورة مشاركة المرأة في المجال السياسي، ومن هنا لابد من التركيز على دفع المرأة للمشاركة عموماً في هذا الاستحقاق الدستوري، ومن ناحية أخرى لابد من توعية المرأة بضرورة دعم المرأة المرشحة خاصة وأن التي ستصل الى مجلس النواب ستكون مشاركة في تبني قضايا المجتمع بصورة عامة ولكن في الأساس ستدافع وتتبنى قضايا المرأة بصورة خاصة لأنها ستكون أكثر قدرة على تلمس احتياجات المرأة ومتطلباتها أكثر من الرجل.

قضية خاصة

□ أخيراً ما خطاب اللجنة الوطنية للمرأة الذي توجهه لقيادات أحزاب المشترك للاستفادة من هذه المبادرة؟

- أنا على ثقة أن المرأة مرتبطة ومرهونة بالحزب السياسي الذي تنتمي اليه ولكن ايضاً نحن نريد من النساء في كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ان يعلمن ان لديهن قضية خاصة بالمرأة .. نحن نأمل أن يكون هناك توافق وطني لبناء هذا البلد واستقراره ونحن نريد من النساء في كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية أن يتضامن مع هذه المبادرة وخاصة ان تجاربنا السابقة وخبرتنا مع الاحزاب والتنظيمات السياسية انهم يختلفون في أشياء كثيرة ويتفقون على قضية تجاهل المرأة..

نحن في اللجنة الآن سعداء ان هذه المبادرة أتت من المؤتمر الشعبي العام ومن قيادته السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، اصبحت مكسباً وطنياً وبالتالي نحن على ثقة أنه لن يتم التراجع عن هذه المبادرة، ولا أخفي أنه في الاجتماع الموسع الذي عقدته اللجنة مؤخراً عبرت بعض النساء عن قلقهن في حالة إذا ما تم اتفاق وتوافق بين المؤتمر وأحزاب المشترك أن يكون ذلك على حساب المرأة، ونحن نتمنى - بإذن الله - أن يكون هناك توافق ولكن بما فيه مصلحة المرأة والحفاظ على المكاسب التي حققتها المرأة حتى اللحظة.

نحن نريد أن يكسب الجميع وأن لا يتم التراجع عن أية خطوة في مسار تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

مقعد بالكوتا ولا عشرة بالمنافسة

نجلاء ناجي البعداني

قالوا بالأمس عصفور باليد ولا عشرة عصافير على الشجرة، وهم محقون في هذا القول، فالمنطق السليم والعقل الراجح يحتم على صاحبه أن يختار مابيده ويحافظ عليه ويقتنع بما قسم له ولايطمع ابداً، فالقناعة كنز لايفنى.. ولا أعتقد أن هناك إنساناً عاقلاً امرأة كانت أم رجلاً يخالف هذا المنطق ويرضى أن يتخلى عما هو موجود في يده وتحت قبضته ولو كان ضئيلاً وحقيراً وتافهاً مقابل وعود عرقوبية وأوهام زائفة بالحصول على ماهو أثمن وأكبر وأغلى.

ولهذا وحتى لانؤكد للرجل صحة مقولته إن المرأة ناقصة عقل وغير جديرة بتحمل المسئولية، وأن تفكيرها محدود وغير منطقي أبداً.. فإننا نقبل بعصفور باليد.. ونقول ٤٤ مقعداً نحصل عليها بنظام الكوتا أفضل ألف مرة من مئة مقعد عن طريق المنافسة في الانتخابات، منافسة نتائجها محسومة سلفاً لصالح الرجل أكان الحسم بعصا موسى أم بعصا فرعون كما يقال، وعلى هذا الأساس فإن أي حركة انتخابية طرفاها رجل وامرأة ستميل الكفة ومن وقت مبكر لصالح الرجل، ليس لأن الرجل هو الاكفأ والأقوى والأقدر والأجدر، ولكن لأسباب أخرى كثيرة تأتي في مقدمتها موقف الأحزاب السياسية الرافض ترشيح المرأة ومساندتها ودعمها في انتخابات ديمقراطية، لأن الديمقراطية من وجهة نظر القائمين على هذه الأحزاب لاتعني ابداً أن تساوى المرأة بالرجل، ومن غير المعقول مطلقاً أن يقف المشائخ والمسئولون وعلماء الدين في طابور أمام صناديق الاقتراع لاختيار امرأة ..كما لايجوز أبداً في شريعة هؤلاء وقانونهم أن يختار حزب سياسي امرأة بدلاً عن الرجل.. وغيرها من الأسباب التي نعلمها ويعلمها الرجل أيضاً.

نعم إن المنطق والعقل يحتم علينا أن نقبل كارهات ومجبرات بهذه القسمة الضيزى، وأن نرضى بديمقراطية الرجل العرجاء والمشوهة التي يفصلها على مقاسه هو تماماً، حتى لاتتسع لأحد غيره.. والحقيقة أن الخلاف القائم والقطيعة المستمرة بين المؤتمر الشعبي العام الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة وإخفاقهم في التوصل إلى اتفاق على غرار اتفاق فبراير ٢٠٠٩م وفشلهم أيضاً في ايجاد آلية عملية لتطبيق اتفاق فبراير، كان رحمة لنا نحن معشر النساء، ولولا ذلك لما أقرت التعديلات الدستورية والتي اشتملت على إضافة ٤٤ مقعداً إلى قوائم مجلس النواب يتم تخصيصها للمرأة، لأن المقاعد الموجودة حالياً هي مقاعد مملوكة للرجل ولايحق للمرأة أن تشاركه في أملاكه أو تنازعه عليها, وكثر الله خير المؤتمر الشعبي العام الذي اعترف بأن للمرأة حقاً وأقر لها به وتفضل عليها بمنحها ١٥ ٪ من مقاعد البرلمان.. ولايتحرج أن تكون المرأة مرشحة باسمه على عكس بقية الأحزاب التي لازالت تحول بين المرأة وحقوقها ولاتزال تتعامل معها على أساس انها مجرد كرت انتخابي في صندوق الرجل.

ختاماً.. تلقيت نصيحة غالية جداً من الأخ سلطان حزام من العاصمة صنعاء قال فيها «لا داعي أن توجعي رأسك في الترشح للبرلمان.. بسبب أن البرلمان اليمني يتلقى تعليماته من داخل حوش النهدين جوار مقبرة النجيمات، والمرأة وإن وصلت للبرلمان ستكون عبارة عن شماعة يستقطب من ورائها الدعم ولتجميل صورة اليمن بالمكياج المصطنع.. خليك معارضة من نيويورك أفضل لك، حيث ستجدين الطريق للنور، على الأقل تشعرين بآدميتك».

وإن كنت أجهل من يكون سلطان حزام هذا ومع ذلك أشكره على هذه النصيحة.. وللتوضيح أقول: أولا لست معارضة كما انني لست لاجئة سياسية في نيويورك كما خيل له .. وأنا اشعر بآدميتي في وطني أكثر من أي مكان في العالم، والأهم من ذلك إذا قدر لي ووصلت إلى البرلمان فلن أكون شماعة بمكياج مصطنع كما قال، والمرء حيث يضع نفسه وأشكره مرة أخرى.

شكراً يا فخامة الرئيس

هناك الكثير من المعوقات والتحديات التي تقف أمامنا نحن كيمنيين على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. ولكن ما يدعو الى التفاؤل أن هناك توجهاً سياسياً يفتح نافذة النور ويحشد الجهود بكل إمكانية لتعزيز المسار الديمقراطي وتدوير عجلة التنمية عبر إشراك الفئات الاجتماعية.

حيث تسعى بلادنا للحاق بركب التطور والازدهار من خلال تحقيق قفزات نوعية من التطور والنماء الذي يشهده المجتمع اليمني منذ تولي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مسئولية حكم البلاد.

القاضية/ نهاد فضل محسن *

ولست هنا لحصر أو تدوين هذه أو تلك المنجزات وإن كان منطق الحق يقتضي ذلك، ولكني هنا أعبر عن تقديري لمبادرة الأخ الرئيس بتخصيص (٤٤) مقعداً من مقاعد مجلس النواب للمرأة الى جانب حقها في التنافس على باقي المقاعد مع أخيها الرجل، فأنا لست بكاتبة أو صحفية ولكني امرأة ناضلت ومازلت لأكسب شرف بناء هذا الوطن.. تلك الكلمات التي سمعتها على لسان فخامته أجبرتني- دون أن أشعر- على أخذ القلم لأدون ولو بكلمات بسيطة أعبر بها عن كل الشكر والتقدير والعرفان لهذا القائد على الدعم الكبير الذي حظيت به المرأة اليمنية في عهده والذي لم يبخل به علينا كنساء لكي تتمكن من المشاركة في بناء وتشييد يمننا الحبيب.

وعلى الرغم من أن المرأة اليمنية كانت منذ أزل التاريخ في طليعة صناع التاريخ بل وارتبط اسمها في كثير من الأحيان باسم يمننا الحبيب فهي بلقيس وهي أروى.. إلا أن المستعرض لتاريخ اليمن الحديث بل والتاريخ العربي المعاصر يجد أن هناك تهميشاً وتغييباً لدور المرأة في شتى جوانب الحياة وبالتالي تضييعاً وإهداراً لنصف طاقات المجتمع.

فلقد ظلت المرأة في بلدنا لعقود طويلة من الزمن محرومة من أبسط مقدمات حقوقها كإنسان.. وبقيام الثورة اليمنية المباركة نظرت المرأة من نافذة التفاؤل فتصدى لها فكر رجعي متشدد يطالبها بالعودة والبقاء في المنزل والمطبخ، حتى جاء هذا المنصف لينطق بصوت الحق منذ بداياته من منطلق إدراكه العميق بأهمية وحتمية حضور المرأة ومشاركتها في ميادين العمل والإنتاج متجاوزاً نظرة المجتمع الدونية لها.

وبرؤية اجتماعية إنسانية أخذ الأخ الرئيس يفتح الأبواب واسعة أمام المرأة وقدم لها دعماً وتأييداً وتشجيعاً وتمكيناً في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستطاعت المرأة تأكيد تأثيراتها الايجابية ولا ينكر ذلك إلا جاحد وهذا ما عزز ثقة القيادة السياسية تجاهها، فسعى للعمل على تعزيز تواجدها في كل المؤسسات، كما نرى اليوم، وبفضل هذا الدعم كسبت المرأة اليمنية التحدي القانوني، فقد كفلت منظومة القوانين الوطنية مجمل الحقوق وان كنا نتطلع للمزيد فأصبحت على رأس العمل السياسي والتنفيذي، فلدينا اليوم وزيرتان في الحكومة ولدينا نساء في المحكمة العليا والسلطة القضائية، واستمرت المرأة تشق طريقها في شتى مجالات العمل والإنتاج والتنمية، واستفادت من الفرص المتاحة لها وعملت على تطوير ذاتها لتتبوأ مكانتها على أساس تكافؤ الفرص، فحققت كل ذلك، وعلى الرغم من أن القانون ضمن للمرأة حق المشاركة في الانتخابات كناخبة ومنتخبة، إلا أن تجربة الانتخابات السابقة أكدت ضعف التمثيل النوعي للمرأة في البرلمان، الأمر الذي حد من فرصتها لتأكيد قدراتها وإمكاناتها في جانب التشريع إلى جانب ضعف الوعي الاجتماعي، وكل ذلك يشكل تحدياً يعيق حضور المرأة وتمكينها في البرلمان.

وأمام هذا التحدي جاء صوت الحكمة والمنطق ليؤكد ويجدد الدور الداعم والواثق بعيداً عن دائرة التنظير أو كسب التأييد، منطلقاً الى دائرة التطبيق العملي من خلال المبادرة لتمكين المرأة من الحضور الفعال في إطار السلطة التشريعية عبر تخصيص (٤٤) مقعداً في البرلمان لها، بالإضافة الى حق التنافس على باقي المقاعد ليتيح الفرصة أمام النساء للمشاركة في بناء الوطن.

هذه المبادرة تستحق كل الدعم والتأييد كونها تصنع التغيير والمستقبل المشرق في بلد يشهد كل هذا النمو والتطور والاضطراد في التمكين، إلا أنه يلقي علينا كنساء جملة من التحديات والمسؤوليات في تحقيق مزيد من النهوض لكي نكون عند مستوى المسئولية والثقة الممنوحة لنا من قيادتنا السياسية وتحديداً على القيادات النسائية والناشطات والمثقفات لتجاوز حالة الركود والضعف وتفعيل دور النساء على امتداد الوطن في الدفع بعجلة البناء والتنمية، وتعزيز حالة التواصل مع المرأة الريفية التي هي أكثر حاجة الى النهوض بواقعها وتحسين ظروفها.

إن ثقة القيادة السياسية ورهانها يعد اختباراً حقيقياً لقدرة القيادات النسائية الآن أكثر من أي وقت مضى.. فهل بوسعنا اجتياز هذا الاختبار؟

* رئيس دائرة المرأة والطفل وحقوق الإنسان بوزارة العدل